



12 5 DEC 2012

المخطط التشريعي و التنظيمي لوزارة الصحة 2012 – 2016

مقدمة

لقد خطت المملكة المغربية، خطوات كبيرة في إصلاح وإعادة هيكلة المنظومة الصحية وبذلت في هذا الصدد مجهودات حميدة من أجل الإرتقاء بهذا القطاع الحيوي. ولمواكبة هذه الإصلاحات كان من الضروري تطوير الترسنة القانونية المرتبطة بالمنظومة الصحية وبالفعل تأتى ذلك من خلال إصدار عدد مهم من النصوص التشريعية من أهمها : مدونة التغطية الصحية الأساسية، مدونة الأدوية والصيدلة، القانون المنظم لنقل وزرع الأعضاء وكان آخرها القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية و عرض العلاجات.

وموازاة مع ذلك، تم تحيين عدد مهم من النصوص المرتبطة بالموارد البشرية، باعتبارها قاطرة لتقديم الخدمات الصحية و بالنظر للدور الحيوي و المحوري الذي يلعبه بتنfan مهنيو الصحة في إنجاح السياسة الصحية و إن لم ترق بعد إلى مستوى طموحات المشروعة للشغيلة الصحية.

ولعل التطورات السياسية والاجتماعية الهامة التي سجلتها بلادنا، والتي تميزت بصعود الدستور الجديد للمملكة وما يتضمنه من تكريس لحقوق الإنسان، و من جعلتها الحق في الحياة و في الولوج المتكافئ إلى الخدمات الصحية، تقتضي تحيين الترسنة القانونية الصحية وملائمتها مع مقتضيات الدستور و المبادئ والأعراف التي تحكم المنظومات الصحية.

في هذا السياق، أعدت وزارة الصحة مخطط النصوص التشريعية والتنظيمية للفترة 2012-2016 الذي يشكل استمرارية لعملها المتواتر في تطوير الترسنة القانونية، ويهدف هذا المخطط بالأساس إلى:

- الإصلاح الشامل لمنظومة تكوين أطر التمريض، من خلال اعتماد نظام الإجازة، الماستر والدكتوراه (LMD) لما له من أثر مباشر على النهوض بالوضعية المهنية للموظفين والذي سيستوجب إصلاحا جذريا الأنظمة الأساسية للمهن التمريضية و لمزاولة هذه المهن بصفة عامة.
- تعزيز المكتسبات والمنجزات المحققة خاصة في مجال محاربة الأمراض و الوقاية و حماية صحة الأم والطفل وتطوير العرض الصحي حتى ترقى المنظومة الصحية لتطلعات المواطنين؛



- تعزيز الأسس القانونية المتعلقة بحماية الأشخاص و حقهم في الحياة ؛
 - تتريل أحكام القانون رقم 09-34 المتعلق بالمنظومة الصحية و عرض العلاجات، بوضع الآليات والمعايير الكفيلة بتيسير تصحيح الاختلالات وتعزيز المنظومة وخلق التجانس بين مكوناتها وتحسين أدائها.
- يبلغ عدد مشاريع النصوص القانونية و التنظيمية الأساسية المسطرة في هذا المخطط 29 مشروع قانون و على الأقل 47 مشروع مرسوم.

و الجدير بالذكر أن هذه القائمة قابلة للتغيير كلما دعت الضرورة لذلك.

وزير الصحة
الحسين الوردي